إعادة الانتشار: تحليل أولي لأبعاد وآثار انتشار القوة "داخل" و"بين" الدول

المصدر: السياسة الدولية

بقلم: على جلال معوض

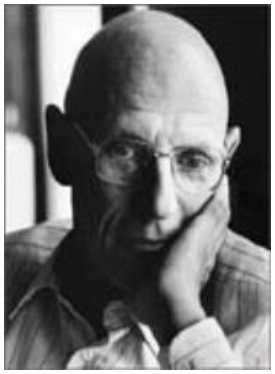

نيشل فوكو (1924 - 984)، فيلسوف فرنسى ومنظر فى العلوم الاجتماعية. اعتبر ان القوة هى عبارة عن مجموعة من السلوكيات تكون رد فعل على سلوك فاعل اخر، وجادل بأن القوة لا تعنى التخلى عن الحرية. قوة كل شخص وقوة الجميع تفوض للقلة".

<< >

القابلية للانكشاف: العوامل الداخلية والخارجية الدافعة للتدخل في العلاقات الدولية
أزمة حزب العدالة والتنمية في تركيا
الارتبـــاك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية
أزمة الفساد وتآكل شرعية أردوغان
سمات الخطاب التآمري ومحفزاته في المراحل الانتقالية
قراءة فى فكر داود أوغلو
فرص وتهديدات: العلاقات الارتباطية بين عدم الاستقرار والمراحل الانتقالية
إعادة الانتشار: تحليل أولي لأبعاد وآثار انتشار القوة "داخل" و"بين" الدول

رغم البساطة الظاهرية لمفهوم انتشار القوة، وتواتر استعماله في سياقات مختلفة، سواء عند الحديث عن حجم القوة السياسية، أو السلطة Authority، التي تتمتع بها الدولة في مواجهة المواطنين، أو عند الحديث عن حجم القوة Power، التي تتمتع بها الدولة في مواجهة الدول الأخري، فإن محاولات التأصيل النظري للمفهوم تتسم بالمحدودية الشديدة، وسط فيض الكتابات المتعددة عن القوة. ورغم أن مفهوم انتشار القوة يستخدم عادة للتعبير عن تراجع دور الدولة، وانتهاء احتكارها لامتلاك واستخدام القوة بأشكالها المختلفة لصالح فاعلين آخرين، نظرا لغلبة النظرة التقليدية لتصور مركزية الدولة في علم السياسة، فإن هذه الورقة تتبني تعريفا عاما للمفهوم بأنه انتقال القوة، بمعني القدرة علي التأثير، من حالة التركز في فاعل واحد، أو منطقة واحدة، أو مجال واحد، أو صورة واحدة، إلي حالة أقل تركيزا واحتكارا، وأكثر انتشارا، بين فاعلين متعددين، ومناطق مختلفة، ومجالات وصور متعددة.

وتسعي هذه الورقة لتقديم قراءة أولية في مفهوم انتشار القوة، وأبعاده، وذلك بالتعامل مع القوة علي أنها تعني السلطة، وذلك عند الحديث عن انتشار القوة داخل الدولة، أو إعادة انتشارها بفعل الثورات، وعلي أنها تعني قوة الدولة power في مواجهة الفاعلين الآخرين في العالم، عند الحديث عن انتشار القوة في النظام الدولي.

حيث تميز الورقة بين هذين المستويين لانتشار القوة، لأغراض تحليلية. فعمليا، هناك تداخل بينهما. فمن ناحية، لاينتج تراجع دور الدولة في الداخل فقط عن تزايد دور الفاعلين المحليين الآخرين داخلها، وإنما ينتج أيضا عن انتشار القوة بين الفاعلين الخارجيين، سواء كانوا من الدول أو من غير الدول، وما يترتب علي ذلك من تزايد دورهم في المجالات الداخلية المحجوزة تقليديا للدولة. ومن ناحية أخري، يمتد تأثير الفاعلين المحليين من غير الدول إلي الخارج، بما يسهم في إنهاء احتكار الدولة لدور الفاعل "الوحيد" في العلاقات الدولية.

كما تهتم هذه الورقة بتحليل تأثير الثورات في انتشار القوة، وأهمية الحديث عن الثورات كمتغير، قد يترتب عليه إعادة انتشار القوة، مرتبط بالثورات التي شهدتها المنطقة العربية طوال عام 2011، والتي أثارت العديد من التساؤلات حول تأثيرها في هيكل السلطة داخل الدول، وفي توزيع القوة في الإقليم، خاصة في حالة الثورات التي وقعت في دول مركزية في الإقليم، ونجحت في إسقاط النخب الحاكمة فيها.

وفي هذا الإطار، تنقسم هذه الورقة إلي أربعة أقسام أساسية، يناقش القسمان الأول والثاني المظاهر الداخلية والخارجية لانتشار القوة، ويناقش القسم الثالث العلاقة بين الثورات وانتشار القوة، ثم يعرض القسم الرابع ملاحظات تقييمية حول الآثار المترتبة علي انتشار القوة.

أولا - الأبعاد الداخلية لانتشار القوة:
يشير الحديث عن انتشار القوة داخل الدولة، أي بمعني السلطة السياسية Authority، إلي زيادة المشاركة في العملية السياسية، وفي عملية صنع القرار، سواء من خلال صياغة القواعد الحاكمة لها، أو من خلال التأثير في العملية ذاتها، مع مراعاة أن انتشار القوة السياسية هو مفهوم ينطوي علي قدر من الذاتية. فما يعد تركيزا للقوة بأحد المعايير، قد يمثل انتشارا للقوة بمعيار آخر (1).
ويمكن التمييز بين صورتين لانتشار القوة السياسية داخل الدولة. تتمثل الصورة الأولي في الانتشار المؤسسي للقوة، وقد يأخذ أشكالا متعددة، منها انتشار القوة السياسية داخل مؤسسات الدولة، مثل الحديث عن انتشار القوة داخل البرلمان بين أحزاب وقوي مختلفة، وانتشار القوة بين مؤسسات الدولة، مثل انتشار القوة في النظام الرئاسي بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية. كما قد يأخذ شكل انتشار القوة جغرافيا بين الأقاليم، كما في حالات توزيع ونقل السلطة في إطار الترتيبات المختلفة للامركزية الإدارية والسياسية. كما قد تتحول إحدي مؤسسات الدولة لآلية لانتشار القوة بحكم طبيعتها وخصائصها، وهذا ينطبق علي الأحزاب السياسية، خاصة في حالة عدم ارتباطها علي نحو صارم بأطر أيديولوجية أو تنظيمات طبقية أو إثنية معينة، حيث تصبح أكثر قدرة علي احتواء عناصر من جميع المستويات الاجتماعية. وتكون المحصلة هي انتشار القوة السياسية داخل الحزب والبرلمان والحكومة والمجتمع ككل، بحيث لا يتم التعامل مع فوز أي حزب بالأغلبية علي أنه تفويض لطبقة أو جماعة محددة باعتبارها تمثل الأغلبية، كي تخدم مصالح هذه الطبقة أو الجماعة باستخدام سلطة الدولة، وهو ما يجعل البعض يري الأحزاب في النظام الأمريكي مثلا إحدي آليات انتشار القوة (2).
وتتمثل الصورة الثانية في الانتشار المرتبط بموقف محدد situation، ويحدث عادة في هذه الحالة بتأثير تزايد المطالب الإثنية والتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية السريعة، مع تراجع دور الدولة ونمو دور القطاع الخاص، بما يؤدي إلي انتقال القوة السياسية من الدولة المركزية إلي القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والحركات الاجتماعية المختلفة، والجماعات والطوائف الدينية والإثنية، وإلي تزايد قوة الشارع ذاته كفاعل (3). وتظل درجة انتشار القوة وطبيعتها وتأثيرها في قوة كل من المجتمع والدولة والعلاقة بينهما متوقفة علي عوامل متعددة، منها طبيعة التكوين الاجتماعي للدولة، وهيكلها الاقتصادي، وقدرتها علي إدارة التنوع والأزمات، ومدي انكشافها خارجيا.
ثانيا - الأبعاد الخارجية لانتشار القوة:
يشير البعد الخارجي لانتشار القوة power إلي انتقال القوة من التركز في الفاعل الأقوي، أو مجموعة الفاعلين الأكثر قوة في الإقليم أو العالم، إلي فاعلين آخرين، سواء كانوا من الدول أو غير الدول. ويرتبط انتشار القوة في بعض جوانبه بتغير إدراك مفهوم القوة ذاته، وتعدد أنماطه استجابة لتطور الواقع الدولي. فهناك اتجاه للخروج من إسار التركيز علي القوة العسكرية، كتجسيد لقوة الإكراه أو الإرغام والقهر بشكل أساسي، إلي الاهتمام بالصور الأخري للقوة، مثل القوة الاقتصادية، والقوة المعيارية، والقوة الناعمة، والقوة الهيكلية، وغيرها من أشكال القوة.
ورغم أن تطوير البعد الخارجي لانتشار القوة كان في الأدبيات التي اهتمت بانتشار القوة علي المستوي العالمي، منها الإسهام الخاص بجوزيف ناي، فإن ما انتهت اليه هذه الأدبيات يصلح لتحليل انتشار القوة علي المستوي الإقليمي. وقد ميز جوزيف ناي، في تحليله لانتشار القوة علي المستوي العالمي، بين صورتين لانتشار القوة. تنصرف الصورة الأولي إلي انتقال القوة
Power Transition من القطب الأوحد إلي دول أخري، بحيث تنتشر القوة من الدولة أو الدول التي تحتل قمة هيكل النظام الدولي إلي دول أخري. في هذا الإطار، يصبح انتشار القوة مرتبطا بالحديث عن التحول من الأحادية القطبية إلي نظام تعدد الأقطاب، وهي ظاهرة تاريخية تقليدية تحظي باهتمام كبير من المسئولين والمراقبين. كما يعبر عن هذه الصورة انتقال القوة إلي المؤسسات الإقليمية والدولية، التي قد يشارك الفاعل الأقوي في إنشائها وتصميمها وصياغتها بما يحقق مصالحه. إلا أن هذه المؤسسات بمجرد نشأتها، تطور مصادر مستقلة للقوة، ومنطقا خاصا يحكم عملها، بما يجعلها خارجة عن السيطرة الكلية للفاعل الأكثر قوة، ومن ثم تصبح القوة الهيكلية والمؤسسية لهذه المؤسسات مصدرا لانتشار القوة (4).
وتثير معالجة هذه الصورة عددا من التساؤلات حول التفاعلات التي تؤدي إلي انتقال القوة، وما إذا كان يمكن أن يتم بصورة توافقية ودون صراعات أو في إطار دفاعي، أم أنه ينطوي بالضرورة علي صراعات بين القطب الأوحد القائم والأقطاب الجديدة الناشئة كما تثور تساؤلات حول أشكال (5) القوة التي يتحقق لها الانتقال، وما إذا كان تحققه يرتبط بالضرورة بالقوة الصلبة - العسكرية تحديدا - أم أنه قابل للتحقق في حالة القوة الاقتصادية والقوة الناعمة. وهذه الإشكالية تثور عند الحديث عن مكانة الاتحاد الأوروبي، وهل هو قوة عظمي أم كبري، أم متوسطة؟ وقد طرح، في إطار الجدل المرتبط بمكانته، مفاهيم بديلة، مثل تعريفه علي أنه قوة عالمية مدنية أومعيارية (6).
وفي هذا الإطار، تركز تحليلات أخري علي تزايد القدرات العسكرية غير التقليدية لدول ضعيفة نسبيا، باعتبار أن ذلك يجسد انتشارا للقوة، ويعبر عن تزايد عدم قدرة القوي الكبري علي السيطرة علي البيئة العالمية. يتطلب مثل هذا الانتشار للقوة، وفقا للبعض، تطوير مؤسسات عالمية أكثر قدرة علي التعامل مع التحديات والقضايا الجديدة، وعلي تحقيق التنسيق بين الفاعلين في المجتمع الدولي (7).
وتثير بعض التحليلات، عند مناقشة البعد الخارجي لانتشار القوة، ضرورة شرعنة القوة power legitimization، ووفقا لهذا المعني، فإن انتشار القوة بين الدول يمكن أن يظهر حتي في إطار استمرار نظام الأحادية القطبية، نتيجة اضطرار القطب المسيطر لإضفاء الشرعية علي ممارسته للقوة بأشكالها المختلفة، بما في ذلك القوة الناعمة، لاسيما أن غالبية الممارسات والقضايا تقع عادة خارج نطاق الفرض والإذعان. هذا البحث عن الشرعية يمنح قوة للآخرين، إذ إن رضاهم وموافقتهم يصبحان مصدرا للقوة الناعمة للقطب الأوحد، التي لابد من توافر حد أدني منها لممارسة السيطرة، وهو ما يعني ضمنيا انتشار القوة.
وتنصرف الصورة الثانية لانتشار القوة، علي المستوي العالمي، إلي انتقال القوة من الدول بشكل عام إلي

الفاعلين من غير الدول، وأطلق ناي عليها اسم انتشار القوة Power Diffusion ويعد جوزيف ناي أحد أبرز المستخدمين لمفهوم انتشار القوة بهذا المعني، وهي، وفقا لناي، ظاهرة أكثر حداثة وغير مألوفة، وتفرض تحديات جديدة علي الدول. ويعرفها ناي بأنها تزايد القضايا ومجالات التأثير والتفاعل الواقعة خارج نطاق السيطرة الكلية للدول، بما فيها الدول الأكثر قوة، مع ظهور فاعلين جدد يتمتعون بصور جديدة من القوة (8).

وعند تحليل انتشار القوة علي المستوي الإقليمي، تثور تساؤلات حول شكل القوة الذي تحتاج إليه الدولة لممارسة دور قيادي في الإقليم، ومدي كفاية امتلاكها القوة الناعمة مع تآكل قوتها العسكرية لممارسة هذا الدور. وتكشف غالبية التحليلات عن الترابط بين عناصر القوة الصلبة والناعمة، وصعوبة أن تشكل إحداهما بديلا كاملا للآخر، دون أن ينفي ذلك تأثير القوة الناعمة في تحقيق انتشار القوة في الإقليم. ويمكن الإشارة في هذا الصدد، لدراسة لورنس روبين بعنوان "تصنيف القوي الناعمة في الشرق الأوسط"، والتي تشير إلي أن انتشار الأدوار القيادية في الإقليم يستند إلي تنوع أشكال القوة الناعمة فيها. حيث ميزت الدراسة بين القوة الناعمة التقليدية أو الثقافية - السياسية، والتي تجسدها مصر، والقوة الناعمة الدينية - الاقتصادية، وتمثلها السعودية، والقوة الناعمة الثورية، وتجسدها إيران، والقوة الناعمة الاقتصادية - الاتصالية، وتجسدها قطر والإمارات، وأخيرا القوة الناعمة التقليدية - التاريخية - المحدثة، وتجسدها تركيا (9). كما يمكن الحديث بصورة أكبر عن انتشار القوة، خاصة القوة غير العسكرية، علي المستوي الإقليمي بين الفاعلين من غير الدول، وذلك بالنظر إلي قابليتها للانتشار علي نحو أكثر سهولة نسبيا من القوة العسكرية.

ويرجع ناي انتشار القوة بصفة عامة إلي عاملين رئيسيين، يتعلق العامل الأول ببروز قضايا جديدة عابرة للحدود، يصعب علي الدول بمفردها مواجهتها، مثل الإرهاب الدولي، وشبكات الجريمة الدولية المنظمة، وقضايا البيئة والاحتباس الحراري العالمي، والأوبئة، والأزمات المالية العالمية وغيرها. وينصرف العامل الثاني إلي تأثير ثورة المعلومات والاتصالات، أو ما يوصف أحيانا بالثورة الصناعية الثالثة. ويربط ناي انتشار القوة بشكل أساسي بثورة المعلومات والاتصالات، حيث يتبني الرأي القائل إن انتشار المعلومات يتحدي نظام القطبية القائم علي توزيع هيراركي للقوة بين الدول، ويدفع إلي التحول إلي نظام اللاقطبية non polarity - وهذا التأثير لانتشار القوة لا يقل عن تأثير انتشار الأسلحة بين الدول، لاسيما أن انتشار المعلومات لا يكون بين الفاعلين الأكثر قوة وثراء، مثل التلغراف في بداياته، وإنما يتسم بدرجة أكبر من اللامركزية والانتشار بين مختلف الأفراد والمجتمعات (10).

ثالثا - الثورات ثلاثة مستويات لانتشار القوة:

يكشف تحليل الثورات، والقوي التي تقوم بها، وتأثيرها في الداخل والخارج، عن أشكال ومستويات مختلفة من انتشار القوة، خاصة القوة السياسية، وذلك لكون الثورات أحد مداخل التغيير السياسي، الذي يترتب عليه تغير هيكل السلطة أو القوة السياسية، من حيث الجهة التي تملكها داخل الدولة.

ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات لانتشار القوة مرتبطة بالثورات، يتعلق المستوي الأول بانتشار القوة السياسية - السلطة داخل القوي الثورية، أي عدم تركزها في التنظيم الداخلي للقوي الثورية في يد شخص واحد، أو جهة تنظيمية معينة. فهناك حالة من الانتشار الداخلي للقوة، وهو ما عبرت عنه تقليديا فكرة "الخلايا الثورية" كشكل سائد في التنظيمات الراديكالية المعادية للدولة منذ القرن الثامن عشر. وكان الهدف من هذه الخلايا تحقيق اعتبار السرية في العمل، مع الكفاءة والنظام، والتغلب علي التشرذم في الحركات الثورية. وقد أخذت هذه الخلايا تقليديا صورة هيراركية. وقد تراجع هذا الطابع تدريجيا ليفسح المجال لأشكال تنظيمية أكثر مرونة، وأكثر تعبيرا عن انتشار القوة أفقيا، مع طابع أكبر من العلانية، وذلك في إطار ما يعرف أحيانا بشبكات الولاء أو الارتباط أوالتنظيمات الريزومية (11).

ويعبر عن المستوي الثاني انتشار القوة السياسية داخل الدولة، وهو ينتج عن نجاح الثورة في تحقيق أهدافها، أو عن انطلاق الشرارة الأولي للثورة، حتي وإن لم تكتمل. ويرجع ارتباط الثورات بانتشار القوة داخل الدولة، إلي أن أحد الأهداف الأساسية للثورات هو التحرر من احتكار النخبة الحاكمة للقوة السياسية، والعمل علي نقلها إلي نخبة حاكمة جديدة تسعي لخلق توزيع جديد للقوة في المجتمع. أو قد يكون هدف الثورة ذاته هو إنهاء احتكار القوة السياسية من جانب الحاكم، عن طريق خلق المجال السياسي وحمايته، وحماية مجال الحريات العامة، ومن ثم لا يصبح الهدف هو مجرد تحقيق أهداف سياسية واقتصادية، من خلال الاستيلاء علي سلطة الدولة، بقدر ما هو العمل علي تحرير هذه المجالات، ومأسسة القوة فيها، من خلال مؤسسات مستقلة، ومن ثم تنتشر القوة السياسية في المجتمع (21).

ويعبر عن المستوي الثالث انتشار أو إعادة انتشار القوة علي المستوي الخارجي، وهو ينتج عن وقوع الثورات ونجاحها، حيث يمكن للثورة أن تحقق انتشار القوة بشكلين علي الأقل، لا يمكن الفصل بينهما بشكل كامل. يتمثل الشكل الأول في تأثير الثورة في هيكل السلطة السياسية في الدول الأخري، وما يترتب علي ذلك من إعادة هيكلة السلطة داخل تلك الدول، نتيجة امتداد تأثير الثورة إليها، سواء بشكل تلقائي في إطار تأثير المحاكاة أو العدوي، أو كنتيجة مقصودة لعملية "تصدير الثورة"، التي يراها البعض إحدي المراحل الأساسية في السياسات الخارجية للدول الثورية، أو في إطار الآثار بعيدة المدي للثورات (31).

ويعبر عن الشكل الثاني تأثير الثورة في هيكل القوة في الإقليم الذي تنتمي إليه الدولة التي تشهد الثورة، كأن تعيد الدولة الثورية تعريف دورها في الإقليم، أو أن تعيد تعريف مكانة الدولة. حيث تسعي الدولة الثورية عادة لتعزيز مكانتها، إقليميا وعالميا، بآليات ووسائل متعددة، إحداها تصدير الثورة، وذلك انطلاقا من تفاؤل ثوري بأن الثورة إذا كانت تعني تغيير الأوضاع الداخلية نحو الأفضل، فإنها تنطوي بالضرورة علي انتصار الدولة في صراعاتها الخارجية، وتحسين مكانتها الدولية، والبيئة التي تعمل في إطارها. ويذهب البعض إلي إمكانية اعتبار الدول الثورية مصدرا لتحدي النظام العالمي القائم، وقيمه، وقواعده، ومؤسساته، وممارساته، ونمط توزيع القوة فيه، وذلك في إطار جدلية العلاقة بين الهوية الثورية للفاعل الثوري كجزء من المجتمع العالمي، ومكانته كدولة مقيدة بقواعد السيادة في المجتمع الدولي. ويصدق ذلك بشكل أكبر علي الثورات الكبري، وإن كان من الممكن تحققه بدرجات أقل علي مستوي النظم الإقليمية (14).

رابعا - الطبيعة المزدوجة لآثار انتشار القوة:

هناك طبيعة مزدوجة للآثار المترتبة علي انتشار القوة. فمن ناحية، لا يقوم الانتشار بالضرورة علي التضاد والصراع، بل قد يكون توافقيا تعاونيا، أو قائما علي التكامل. بل إن انتشار القوة قد يكون مدخلا لتقليل إمكانيات الصراع، وخلق مجالات جديدة للتعاون، بالنظر إلي أنه يخلق مستويات جديدة للتفاعل وللعلاقات في مختلف القضايا والمجالات. بل إن انتشار القوة يمكن اعتباره سمة لدرجة تطور النظام وتعقيده، وذلك وفقا لنظرية التعقدcomplexity theory حيث تفترض هذه النظرية أن النظم المعقدة تتسم بدرجة أكبر من المرونة والاستمرارية، وبقدرة أعلي علي التكيف مع الأحداث غير المتوقعة، نتيجة امتلاك كل وحدة أو مكون في النظام هامشا أكبر من القدرة علي التصرف بصورة مستقلة.

ومن ناحية أخري، قد يخلق انتشار القوة تعقيدات متزايدة في تحديد المسئولية، بعكس نظم التحكم البسيطة التي يسهل فيها تعقب آثار قرارات السلطة المركزية بشكل واضح. كما أن زيادة انتشار القوة، مع غياب التنظيم والتعاون بين الفاعلين لتحقيق أهداف ووظائف النظام، أو القدرة علي التفاوض لصياغتها، من شأنها أن تولد آثارا سلبية تعوق قدرة الفاعلين عن أداء مهامهم ووظائفهم الأساسية، ومن ثم تهدد استمرار النظام ذاته.

وهذا الطابع المزدوج لآثار انتشار القوة يمكن تتبعه تحليليا في الأبعاد الداخلية والخارجية لانتشار القوة السابق مناقشتها. حيث يستند البعد الداخلي لانتشار القوة، خاصة ما يتعلق منها بالترتيبات المؤسسية لتوزيع القوة ونشرها، إلي فكرة أن ضمان تحقيق المصلحة العامة يقتضي عدم تركيز القوة في فاعل واحد، انطلاقا من اعتباري الكفاءة والثقة. إذ لا يوجد فاعل يستطيع بمفرده القيام بكافة المهام والأدوار المطلوبة للنهوض بالمصلحة العامة، كما أنه لا يوجد فاعل مؤهل للتمتع بالثقة الكفيلة بمنحه السلطة المطلقة. وبالتالي، يصبح من الضروري تجنب تركيز السلطة في فاعل واحد، سواء كان فردا، أو حتي مجموعة واحدة تشكل الأغلبية في الدولة، مع العمل علي نشر القوة بين أكثر من فاعل، والاعتماد علي آليات الرقابة والتوازن، بدلا من الركون إلي حسن نيات هذا الفاعل (15).

لكن ذلك لا يمنع أن غالبية الترتيبات المؤسسية لانتشار السلطة تتجاهل الحالات المحتملة للصراع الناجمة عن انتشار القوة، في حالة عدم فاعلية إدارتها لتحقيق النتائج المطلوبة، وهذا يظهر في الائتلافات الحزبية غير المستقرة. ويمكن مد القائمة لتشمل نماذج أخري لانتشار القوة بشكل غير نظامي، ويغلب عليه الطابع الصراعي في العلاقة بين المؤسسات الرسمية وبعضها بعضا، أو بين هذه المؤسسات ونظائرها غير الرسمية، أو بين المؤسسات والتنظيمات غير المؤسسية. وهذه النماذج تعزز أطروحة تركيز القوة power concentration التي تري إمكانية تحمل مخاطر تركيز القوة بالنظر إلي المزايا النسبية التي تحققها، مثل تقليل بطء اتخاذ القرارات واحتمالات التعارض والصراع وعدم الاستقرار.

ونتيجة لذلك، تثور دائما ضرورة الموازنة بين انتشار القوة وتركيزها، وهو ما يتجلي في صور متعددة، مثل: ضرورة الموازنة بين اعتباري التمثيل والكفاءة في تصميم النظم الانتخابية والحزبية، وتحقيق اعتبارات الرقابة والتوازن من جهة، والتعاون من جهة أخري في العلاقة بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية في النظم الرئاسية، والموازنة بين اعتبارات التنوع والوحدة في ترتيبات اللامركزية التي تصل إلي إحدي أقصي صورها في الفيدرالية. وينطبق الأمر ذاته علي العلاقة بين الدولة والمجتمع، إذ يصبح الهدف أن يؤدي انتشار القوة إلي حالة من التمكين المتبادل لا التنافس الصراعي، الذي قد يؤدي إلي الفوضي وانهيار الدولة والمجتمع (16).

وفيما يتعلق بالبعد الخارجي لانتشار القوة، هناك اتجاه يبرز سلبيات مثل هذا الانتشار للقوة، باعتباره يهدد استقرار النظام العالمي. فإذا كان النظام ثنائي القطبية، وفقا للبعض، يتسم بدرجة أعلي من اليقين التي تقلل احتمالات الصراع والحروب، مقارنة بالنظام متعدد الأقطاب، فإن النظام القائم علي انتشار القوة يحمل احتمالات أكبر لعدم الاستقرار وللصراع بأشكال مختلفة.

ولا يمنع ذلك من وجود اتجاه يري أن انتشار القوة - مثله في ذلك مثل توازن القوي - لا يقوم بالضرورة علي التضاد والصراع، بل قد يكون توافقيا تعاونيا، أو قائما علي التكامل. فانتشار القوة أفقيا ورأسيا ينهي الهياكل الهيراركية القائمة علي هيمنة الدول القومية، ويخلق تنظيمات شبكية يستمر في إطارها الدور الأساسي للحكومات والدول، لكن مع زيادة مكانة الفاعلين الآخرين غير الرسميين الذين يقوم بعضهم بجانب من أدوار ووظائف الحكومات. ويسهم ذلك في تطوير معايير جديدة للحكم الرشيد، وتقليل سيطرة الحكومات علي حياة الأفراد، لاسيما مع زيادة مصادر قوة قطاعات كبيرة من المواطنين، بفعل تمتعهم بالقوة المعلوماتية المرتبطة بتدفق المعلومات وتداولها (17).

خاتمة:

يكشف العرض السابق عن تعدد مظاهر انتشار القوة ومستوياته، وتعدد آثار الانتشار، الإيجابية والسلبية. كما يكشف عن تعدد مصادر انتشار القوة مع ارتباطها بالسعي لتوزيع جديد للقوة، نتيجة وجود مشكلات حقيقية أو متصورة في التوزيع القائم للقوة، أو الاعتقاد بوجود نمط أفضل لتوزيع القوة. كما يرتبط انتشار القوة بظهور فاعلين جدد، وأنماط جديدة من العلاقات والتفاعلات والقضايا، أو سعي الفاعلين الجدد أو الحاليين من الدول أو غير الدول، للاستفادة من أنماط جديدة للقوة لزيادة قدرتهم علي التأثير.

وتبقي الإشارة إلي أن ظاهرة انتشار القوة، بأبعادها المختلفة داخليا وخارجيا، لا تنفي استمرار دور الدولة ومركزيته، لاسيما في حالة الدولة القوية، بما يجعلها قادرة علي استخدام الأشكال المختلفة لقوتها لتقويض عناصر القوة لدي الفاعلين الآخرين من الدول وغير الدول، واستقطاب بعض هؤلاء الفاعلين للتعاون معها. وفي كل الأحوال، يظل انتشار القوة أكثر تعقيدا من طرح فكرة نهاية الدولة والبحث عن بدائلها، بقدر ما يثير تساؤلات حول التغير في طبيعة الدولة ووظائفها وأدوارها، داخليا وخارجيا، بحيث يتم الانتقال من تصور الدولة المسيطرة علي المجتمع، والمحتكرة تمثيله خارجيا، إلي تصورات أخري تعبر عن الطابع الشبكي للدولة، والعلاقات الداخلية والعابرة للحدود، في إطار تعددية مراكز القوي السياسية والاقتصادية والاجتماعية (18).

الهوامش:

-1 Warren J.Samuels,"The Political-Economic Logic of World Governance",

.Review of Social Economy,Vol. 59, No3., 2001, pp. 273-274
James Burnham, Congress and the American Tradition, (Chicago: Transaction -2
.Publishers, 2003), p.06
Susan Strange, The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World -3
.Economy,(Cambridge: Cambridge University Press, 1996), pp 3-15
Martha Finnemore,"Legitimacy, hypocrisy, and the social structure of -4
unipolarity: why being a unipole isn't all it's cracked up to be", World politics:
.Quarterly Journal of International Relations, Vol16.,No1.,Jan2009, pp. 36 - 64
G. John Ikenberry, Michael Mastanduno, and William Curti Wohlforth, -5
International Relations Theory and the Consequences of Unipolarity, (Cmbridg:
.Cambridge University Press, 2011), pp. 337-339
Richard G.Whitman, From Civilian Power to Superpower: the International -6
Identity of the European Union, (Houndmills, Basingstoke, Hampshire; New York:
.(Macmillan Pres St. Martin's Press, 1998
Frederick C. Turner and Alejandro L. Corbacho,"New roles for the state", -7
International Social Science Journal,Vo152.,No136., March 2000, pp. 117-118;
Bassam Tibi, The Challenge of Fundamentalism: Political Islam and the New
.World Disorder, (Berkeley, Calif.: University of California Press, 2002), pp. 85-87
.Joseph S.Nye, The Future of Power, (New York: PublicAffairs, 2011), p.113 -8
Lawrence Rubin,"A Typology of Soft Powers in Middle East Politics",The -9
Dubai initiative,Working Papers No5., Dubai School of government and Belfer
Center for Science and International Affairs-Harvard Kennedy School, December,
.2010
.Ibid, pp. 113-114 -10
11- وهي منسوبة للجذمور Rhizome في علم النبات للدلالة علي الانتشار فوق الأرض وتحتها، وغياب المركز، والقدرة علي التكاثر والاستمرار، حتي في حالة فصل الأجزاء عن بعضها، انظر:
Ruth Kinna,"Revolutionary cell structure", In: Keith Dowding(Ed.), Encyclopedia
. of power, (Los Angeles: SAGE, 2011), pp. 577 - 578
.Ibid., pp. 576-577 -12
Fred Halliday, Revolution and World Politics; The Rise and Fall of the Sixth -13
.Great Power, (Hong Kong: Macmillan Press LTD, 1999), pp. 133-139
David Armstrong, Revolution and World Order: The Revolutionary State in -14
.(International Society, (Oxford: Clarendon Press,1993
Brian Barry, Political Argument(Routledge Revivals), (New York: Routledge; -15
.Reissue edition,2011) p. 170
Xu Wang, "Mutual Empowerment of State and Society: Its Nature, Conditions, -16
Mechanisms, and Limits", Comparative Politics, Vol. 13, No. 2, Jan., 1999, pp.
.231-249
.Joseph S.Nye, Op. Cit., p.115 -17
18- انظر، علي سبيل المثال، في توضيح تعقيد العلاقة وطابعها التفاعلي علي المستويين الداخلي والخارجي علي الترتيب:
Joel S. Migdal, "The State in Society: An Approach to Struggles for Domination,
in Joel S. Migdal, Atul Kohli, Vivienne Shue (eds.), State Power and Social
Forces: Domination and Transformation in the Third World (Cambridge:
Cambridge University Press, 1994); Frederick C. Turner and Alejandro L.
.Corbacho, Op. Cit, pp. 109-120; Joseph S.Nye, Op. Cit., pp. 118-121

جميع حقوق النشر محفوظة لدى مؤسسة الأهرام 2015.
سياسة الخصوصية